القوامةُ من منظور إسلامي معاصر
- عابدة المؤيد العظم نموذجا -

Qiwamah from a contemprary Islamic Perspective
– Abida Al-Muayad Al-Azzm as a Model-

طالبة دكتوراه نعيمة شناف[1]
Naima CHENNAF

أ.د/ محمد زرمان
Mohammed ZERMAN

الملخص:

غالبا ما يرتكز الخطابُ الإسلاميُّ المعاصرُ، في تأصيلِهِ لمسألةِ القوامةِ على قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء:34]، ساعيا إلى البحث عن علاقة المفاضلة بين الجنسين داخل مؤسسة الأسرة، في إطار تبريرات شرعية وطبيعية.

وقد ظل هذا الخطابُ يتناولُ قضيةَ القوامةِ ضمن مقاربةٍ نظريةٍ تقليديةٍ واحدةٍ تتّسمُ بالتكرار والسطحية، ونادرا ما نستشفُ منها رؤىً مبتكرةً أو معالجةً معمّقةً؛ وذلك لأنّ هذه القضية ترتبط بدرجة أكبر بفهمِ ديناميةِ الواقع الاجتماعي المزدحم بالمتغيرات، وبالأخص، بمستوى توظيف العلم والمعرفة في إدراك العلاقة بين النص والواقع، والتفاعلِ الجدليِّ القائمِ بينهما.

وفي هذا الإطار، يندرج هذا البحث الذي يتناول القوامة من منظور إسلامي معاصر؛ من خلال نموذج نسوي تُمثّله "عابدة المؤيّد العظم"، التي توقّفت طويلا عند هذه المسألة، وبحثت عن المبرّرات الموضوعية لانفراد الرجل بهذا الحق دون المرأة، في ضوء المقاصد الشرعية، وبرؤية حضارية إسلامية.

الكلمات المفتاحية: مسألة القوامة؛ الخطاب الإسلامي المعاصر؛ رؤية إسلامية معاصرة؛ نموذج نسوي؛ عابدة المؤيد العظم.

مقدّمة:

خير ما نستهل به الحديث عن "القوامة" نقطة أولية مهمة، أنّ مفهومَ القوامةِ من المفاهيمِ التي تعرّضتْ للكثيرِ من التشويهِ والتشويشِ، وكذا من المفاهيم المستهدفة للطعن في العلاقة بين المرأة والرجل، من جهة، وإثارة الفوضى والشغب في المجتمعات الإسلامية، وزعزعة حصنها الرصين والقاعدة الأساس (الأسرة)، لاسيّما في عصرنا هذا الذي تزاحمت فيه التغيرات على شتى الأصعدة الاجتماعية والثقافية والتربوية، إلخ..؛ فموضوعُ القوامةِ لصيقٌ بالأسرةِ في الرؤية الإسلامية، إذ لابدّ من تنظيم لها، من خلال فهم ومعرفة صلاحيات كلّ من الرجل والمرأة داخل هذه المؤسسة، والتي هي أشبه في صياغتها وأدوارها "بنموذج مصغّرٍ للأمّة وخصائصها، تنعكس فيه القيم الأساسية التي تحكمُ النظامَ الإسلاميَّ، وتعدُّ في الوقت ذاته الدعامة الأساسية، واللبنة الجوهرية لهذا النظام"[1].

فالحديث عن قضية القوامة في الفكر الإسلامي المعاصر يَجُرُّ إلى الحديث عن عديد من المفاهيم الأسرية التي تقع منها موقع الجزء من الكل، فلا بد من تحقيق التوافق والانسجام بين مفهوم القوامة التجزئية وعموم تلك المفاهيم في تحقيق الحرية والمساواة الإنسانية بين المرأة والرجل، والمشاركة المجتمعية، وكذا العدالة التي كفلها الله لكل إنسان، ذلك أنّ هذه القضية تضرب بعمق في دائرة العلاقات الزوجية الأسرية، التي هي أساس كيان الأمة الإسلامية ككل.

لذلك، كان من المهمّ استيعاب هذه الخاصية التي خصّ بها الإسلام الرجل كتكليف عالٍ المستوى يحتكم إلى حدود وضوابط تمنع الفوضى والاستخفاف والاستضعاف، وضوابط الفطرة والعقل والوحي التي تقيم العدالة الإسلامية والموازين القسط بين الناس ف "البيت ليس وجارا تسكنه الثعالب، أو غابا يضم بين جذوعه الوحوش"[2]، على حد قول محمد الغزالي -رحمه الله- الذي جعل القوامة واحدة من المفاهيم الأساسية التي ينبغي تصحيحها وتجديد النظر فيها مستنكرا المفهوم القائم على الاستبداد والقهر للرجل على المرأة تحت مظلة القوامة.

فمن زاوية تأكيده التكليف بمسؤولية القوامة، يرى أنّه على اعتبار أنّ البيت مؤسسة تربوية أو شركة اقتصاد يقتضي وجود رئيسٍ، أو قائد ومسؤول، لكن تلك القيادة لا تلغي البتّة الشّورى والتفاهم وتبادل الرأي في كلّ ما يخصّ تلك الأسرة؛ بحثا مخلصا عن المصلحة وتحقيقا للمقاصد الإسلامية من

الزواج[3]. فرأي الشيخ هنا، يكشف مدى حضور وانعكاس مبدأ الشورى والتفاهم على مسألة "القوامة" كنظام ضابط للأسرة.

لقد أهمّت هذه القضية العديد من المفكرين الإسلاميين وانشغل بها المعاصرون بشكل بارز، من بين هؤلاء: المفكّرةُ والداعيةُ "عابدة المؤيّد العظم"، التي كرّست جهودها مكافحة ومنافحة ومصحّحة للأفهام الخاطئة التي سيطرت على حياة المرأة المسلمة والتفّت حول قضاياها الكثيرة، وهي في كل ذلك، تعتقد أنّ المشكلة الأساسية التي تدور في فلكها تلك القضايا تكمن في غياب الفهم الحقيقي للتشريع، وبالتالي، اختفاء التطبيق الفعلي للإسلام، والقوامة ومتعلّقاتها واحدة من المسائل الهامة جدا في العلاقات الزوجية، والتي تفرض نفسها بإلحاح في الساحة الفكرية، نظرا لسيطرة اللبس الحاصل حول مفهومها، على مستوى الفهم وبالتالي على مستوى الممارسة.

من هنا كانت الحاجة ملحّة لفهم هذا المصطلح الإسلامي بعمق، بما يتناسب مع التصوّر الإسلامي الواقعي والعملي السليم، و لقد كانت هذه الورقة البحثية تسعى لذلك، انطلاقا من الإشكالية التي سنعالجها:

كيف تناول الفكر الإسلامي المعاصر مسألة "القوامة" ضمن نموذج المفكّرة، والداعية "عابدة المؤيّد العظم"؟ وماهي فلسفتها في مناقشة المسألة؟

وللإجابة عن هاته الإشكالية، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك: المنهج الوصفي؛ من خلال وصف وتوضيح مفهوم القوامة في التناول القرآني والإسلامي، والمنهج التحليلي؛ من خلال رصد الآراء الشائعة والمتناثرة في بطون الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة، مع صب الاهتمام على فكر "عابدة المؤيد" بغرض اكتشاف المعاني والدلالات المتعلقة بالدور المنوط بالمرأة والرجل على السواء، و استخدام المقارنة أداة لإثراء البحث، كلما تأتّى ذلك.

وعند الحديث عن الدراسات السابقة لموضوعنا، فإنّنا نقسّمها إلى قسمين: الأولى منها التي تناولت موضوع القوامة في الفكر الإسلامي بالدراسة والتحليل، فمتداولة سواء في شكل كتب ومؤلفات، وأبحاث أو مقالات منشورة في مجالات علمية، منها:

- كتاب "موقف الاتجاه العقلاني المعاصر في القوامة والولاية العامة للمرأة دراسة نقدية، لصاحبه أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الخميس.
- كتاب "قوامة الرجل وخروج المرأة للعمل" (العلاقة والتأثير) د/ محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود.
- رسالة ماجستير بقسم الدراسات الإسلامية تناقش موضوع: "القوامة في الأسرة دراسة مقاصدية" الطالبة: رانا بنت عبد اللطيف المهاوش.

أما المقالات:

- القوامة الزوجية: أسبابها، ضوابطها، مقتضياتها. د، محمد بن سعد المقرن.
- القوامة، مفهومها، حقيقتها، أسبابها وضوابطها للباحث: حمود فهد حسن العجمي.

أمّا الثانية، والمتعلقة بموضوع بحثنا، القوامة في فكر عابدة المؤيّد، فلم يتسنَّ لي الاطلاع على دراسة متخصصة في الموضوع أو تشير إليه، وقد أضاف البحث بُعدًا جديداً إلى الدراسات السابقة؛ من خلال: كشف مفهوم نسوي لتلك الدرجة التي خصّ الله تعالى بها الرجل، دون المرأة، وقد تميّز عن

الدراسة التي سبقته، من خلال: سبر أبعاد الفكر النسوي في قضايا تمسّ كيان الأسرة ومركزيتها في المجتمع.
وقد دعا لاختيار الموضوع أسباب عديدة على رأسها:

- سلطة التقاليد الكثيرة في المجتمع بين إفراط وتفريط أثناء ممارسة هذا الدور من طرف الرجل، نظرا للتطبيقات الخاطئة لمفهوم القوامة جهلا أو تجاوزا لمعناها، ودورها في الاستقرار الأسري، وما نتج عنها من فوضى باتت واضحة في سيرورة مسؤوليات الأسرة.
- تسليط الضوء على نموذج ناشط في حقل الإعلام والدعوة الإسلامية المعاصرة، ومجهوداتها المكثّفة في كلّ ما لَهُ صلة بالمرأة المسلمة متمثلة في المفكّرة "عابدة المؤيّد العظم".

وعليه تظهر أهمية الموضوع واضحة في إبراز رؤية ذات أهمية -فيما نرى- من خلال رصد موقف نسوي معاصر يصنع الفارق ويضع الأصبع على الخلل في المسألة في محاولة منا لتقديم فهم عميق للمفهوم يتجاوز السطحي لتعزز التطبيق السليم لحقيقة "القوامة".

ولعلّ الهدفَ من هذه الدراسةِ كان بغرض تقديمِ مقاربةٍ ذات بَعدٍ فكري لموضوع "القوامة من منظور إسلامي معاصر، عابدة المؤيد العظم نموذجا".

وضمن محاولة منّا للإسهام في بعض الجوانب المهمة في هذا الطرح، وتسليط الضوء عليها؛ من أجل الوصول لتلك الغاية، استعنت بخطة تضمّنت:

المبحث الأول: القوامة في دائرة المفاهيم.

المطلب الأول: القوامة في المفهوم اللغوي.

المطلب الثاني: القوامة في المفهوم القرآني.

المطلب الثالث: القوامة في المفهوم الاصطلاحي.

المطلب الرابع: منظور إسلامي معاصر للقوامة.

المبحث الثاني: عابدة المؤيّد العظم، وفلسفتها في قوامة الرجل على المرأة.

المطلب الأول: المفكّرة "عابدة المؤيّد العظم" سيرتها وإنتاجها الفكري.

المطلب الثاني: حقيقة القوامة، من خلال مؤلفها "سنّة التفاضل، وما فضّل الله به النساء عن الرجال"

خاتمة: تشمُلُ أهمّ نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: القوامة في دائرة المفاهيم

المطلب الأول: القوامة في المفهوم اللغوي

القوامة في اللغة مصدر من القيام والقوام: اسم لِمَا يقوم به الشيء، أي يثبت كالعماد والسناد لما يعمد ويسند، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمًا﴾ (النساء: 5) أي: جعلها ممّا يمسككم[4].

والقوامة: من قام على الشيء يقوم قياما بمعنى: المحافظة والإصلاح، ومنه، قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ (النساء: 34)[5].

وهي كما ورد في "تاج العروس": "وقيّم المرأة زوجها في بعض اللغات؛ لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج إليه، قال الفرّاء... والقوّامُ المتكفّلُ بالأمر"[6].

وما نخلُص إليه أنّ القوامة في المصادر اللغوية تتراوح بين إحدى المعاني؛ فهي تارة تكون بمعنى القيِّم والسند، وتارة أخرى تصبّ في معنى المحافظة والإصلاح، وبين هذا المعنى، وذاك، يتظافر مفهوم المصطلح، ويصبح المعنى المتداولَ والشائعَ.

ومع ذلك أيضا، قد يعتبر المال قياما للناس لما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: 5) بمعنى شيء به تقوم مصالحكم وحياتكم ومعاشكم[7].

المطلب الثاني: القوامة في المفهوم القرآني.

وقد وردت صيغة القوامة في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، حيث ورد في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (النساء: 34)، فيه إثباتُ قوامةِ الرّجلِ على المرأةِ، وولايتُهُ عليها، وقد ذكر الله تعالى في الآية الكريمة أسباب هذه القوامة، أحدها: التفضيلُ الربّاني للرّجالِ على النساء، تفضيلا أساسه المقومات الجسدية الخَلْقِية...

والآخر، بمقتضى سعي الرجل في سبيل الكسب المالي، والإنفاق على من يَعُولُ، قال تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، ومن المفيد تسليط الضوء على التفسير المعاصر الذي ساهم بقسط وافر في تفسير الآيات تفسيرا يصبُّ في صالح المرأة من ذلك تفسير الشيخ "متولّي الشعراوي" الخاص، حين اعتبر معنى "قوّام" أنّه: المبالغة في القيام بمصالح المرأة، ولا يتضمن سيطرة الرجل على المرأة[8].

وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: 135).

وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة: 8).

فالملاحظة المهمة في أنّ ورود المصطلح في المواضع الثلاث كان تصريحيا، بخلاف المعنى الضمني الخفي الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: 228).

إقرار واضح عن المساواة في المعاملة الزوجية بين الرجل والمرأة، إلا فيما يتعلق بخاصية واحدة خصّ بها الله تعالى الرجل، وأطلق عليها (الدرجة)، ولاشك أنّ هذه الدرجة مفسّرة بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (النساء: 34).

قال ابن كثير في تفسيره: "للرجال عليهن درجة"[9]، أي: في الفضيلة في الخَلق والخُلق، والمنزلة وطاعة الأمر، والإنفاق والقيام بالمصالح والفضل في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: 34)، "فهذه الآية جمعت في إيجازها ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأنّ المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، فهي تقدّم بين يدي الرجل ميزانا دقيقا يزن به معاملته لزوجته في جميع الشؤون، فإذا همّ بمطالبتها بأمر من العدل، فليتذكر أنّ عليه من الالتزامات ما عليها، وليس من العدل أن يتحكّم أحد الصنفين بالآخر، ويتخذه عبدا يستند له في الحياة المشتركة"[10].

المطلب الثالث: القوامة في المفهوم الاصطلاحي

مما سبق، يتبيّنُ جليّا أنّ حق القوامة مستمد من التفوّق الطبيعي في المقوّمات الفطرية الخلقية والكسبية للرجل، وقد بدا واضحا في اختصاص الرجل دون المرأة بالرسالة والنبوة والإمامة والجهاد،

إلخ، مما لم تنط به المرأة من مسؤوليات وتكاليف، فالشريعة بهذا كرمت المرأة، إذ فرضت لها مكافأة عن أمر تقتضيه الفطرة، ونظام الكون السليم، ومن هنا كانت القوامة في مفهومها البسيط والواقعي المُمَارَس هي عملية تنظيمية لازمة لسيرورة الحياة داخل مؤسسة الأسرة الواحدة، وتحت رئاسة الزوج، مع شراكة الزوجة في العملية التنظيمية، كل حسبما هو منوط به من وظائف ومسؤوليات تتعلق بتكوينه ومؤهلاته.

ومن التعاريف الاصطلاحية المتداولة: "القوامة شرع إلهي ووسيلة تنظيمية ضرورية، ولا بديل عن التنظيم إلا الفوضى، والفوضى ليست دعامة بناء، وإنّما هي مِعْولُ هدمٍ، وطريق فناء وسقوط وانهيار"[11].

"فالقوامة هي القيام بشؤون الأسرة الدينية والدنيوية ورعايتها، والسعي من أجلها، والحفاظ على تماسكها وأمنها من غير استبداد، استكبار، ولا قهر ولا استبعاد، ولا إلغاء لشخصية المرأة، ولا إهدار لحقوقها وكرامتها"[12].

المبحث الثاني: القوامة في الفكر الإسلامي المعاصر

يعتبر مفهوم القوامة أحد أكثر المفاهيم مركزية في حقل البحث المعرفي حول قضايا المرأة والأسرة، وقد التبس هذا المفهوم وتنافر في إطلاق المعاصرين، واختلفت قراءاته باختلاف طبيعة الانتماءات الاجتماعية والثقافية والخصوصيات الفكرية والمنطلقات المعرفية التي تولّدت منها مختلف الفهوم، والتي أخذت سجالا واسعا بين المفكرين الإسلاميين من منطلق الجدل الحاصل حول مكانة المرأة وموقعها الطبيعي في الإسلام، وكانت قضية القوامة محورا تدور عليه جل تلك المسائل المرتبطة بقضية المرأة؛ باعتبار أنّ الموقف منها ينسحب عن تفاصيل كثيرة، إذ تتفرّع مختلف القضايا بشكل أو بآخر من قضية القوامة كقضية الملكية، الحرية، قضية العمل، إلخ..

وفي السياق ذاته، أيضا، تأتي دراسة الباحث "عبد اللطيف حيدر" تحت مسمى "القوامة في الفكر الإسلامي بين التفسير الكلاسيكي والمعاصر"، لتؤكّد أنّ مسألة القوامة في الإسلام من أعقدِ القضايا في الفكر الإسلامي تاريخيا، كونها تمثّل الجذورَ الأساسيةَ في التأسيس لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في الفكر الإسلامي، إذ تصبح جلُّ القضايا - فيما بعد- متفرّعةً عنها[13].

كما لم يفُتْ الباحث الوقوف عند أوجه الخلاف في المسألة بين المفكرين الإسلاميين (وغيرهم)، وتشكلات فهمها وممارستها والتي تراوحت بين: فكر يجعل من حرفية النص محدداته الأساسية في التفسير والتأويل للغاية التي يريدها الإسلام، فلا يعطي مجالا لتفسير السياقات المختلفة للنص القرآني[14]، كما هو حاصل في "الاتجاه السلفي" الذي يكتفي بالنقل دون إعمال العقل في أبسط تجلياته، ويخضع لثقافة فكرية خادمة لقناعاته ومُرضِية لذُكُوريته بالدرجة الأولى، فيسقط الاجتهاد في مثل هذه القضايا وغيرها، ففي مسألة القوامة، يرى أصحاب الاتجاه، إضافة إلى أنها تكليف شرعي، تكريمها إلاهيا للرجل، لأفضليته على المرأة من الجهتين الفطرية والكسبية، وامتيازه بسبب تلك الأفضلية، ورأي الشيخ ابن باز في تفسيره للآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، دليل واضح، يقول: "فالرجل له القوامة على المرأة لأن الله فضله عليها، فالرجال أفضل من النساء في الجملة مع قطع النظر عن الأفراد (...) لكن جنس الرجال أفضل من جنس النساء، ولهذا جعل الله لهم القوامة على النساء، ثم أمر آخر وهو الإنفاق، فصار له القوامة عليها بالأمرين بتفضيل الله عليها، وبما بذل من المال"[15].

وفي مقابل الفكر الأول، فكر يسعى إلى البحث عن مقصدية النصوص والغايات الكبرى التي يبتغي الإسلام تحقيقها من خلال هذه التشريعات، والحقيقة أنه، هذا الفكر يسهم في مقاربة تفسير النص بصورة

تتناسب مع متغيرات العصر ذلك أنه يتجه نحو دراسة كل العناصر والمتغيرات المختلفة، مبرهنا بذلك صلاحية القرآن لكل زمان ومكان.

كما هو حاصل مع المنظور الإسلامي المعاصر للقوامة، إذ يرى القوامة رؤية تنسجم مع المتغيرات المعاصرة التي طرأت على بنية الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الزوجين ومست أغلبية الأسر الحديثة، وقد لقيت تلك التحولات الحضارية المستمرة في المجتمعات المعاصرة صداها من خلال التحول الذي مس المفاهيم والقيم والتصور الواقعي للدين.

وقد أكّد عبد اللطيف حيدر في دراسته أنّ الفكر المعاصر يمتلك رؤية تحديثية في تعاطيه مع النصوص المقدسة بطريقة مختلفة عنها في الماضي ما أسهم في ظهور توجهات حديثة وأكثر نضجا في فهم شمولية الإسلام والسعي لفهم الغايات الكبرى بعمق أكثر، من شأنها أن تعين على تصحيح المفاهيم الخاطئة عن القوامة وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة من منظور التكاملي بدلا عن مفهوم التبعية والانصياع والطاعة المطلقة للرجل[16].

ولعل مفهوما جديدا تمخّضَ عن التحولات التي شهدها الفكر المعاصر في مسألة القوامة؛ لتصبح العلاقة الزوجية وفق المعطيات الحديثة: "شركة منفتحة يمارس كل من الزوجين حقهما في القوامة على أمور الأسرة من موقع المشاورة والتفاهم المشترك، وانطلاقا من قوله ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، وكذلك لما تقدم من المفاهيم القرآنية الكثيرة في هذا الشأن التي تقرر الولاية المتبادلة بين المؤمنين والمؤمنات في إطار الرابطة الإيمانية وأصل المساواة: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة:71)[17]. وهو رأي يحمل في طياته مفهوما آخر للقوامة أساسه الشورى، التي هي: "منهج التعامل داخل الأسرة"[18].

إنّ رؤى المفكرين في الساحة الإسلامية المعاصرة، والباحثين في قضية قوامة الرجل على المرأة داخل الأسرة، وإن كانت متفاوتة قليلا في الطرح والتفسير، وذلك بحسب اعتبارات كثيرة، تُشير إلى التطور المهم والفاعل في الفكر الإسلامي من خلال: "محاولات جادة لإجلاء الشبهات، عن روح الشريعة الإسلامية ودحض التفسيرات والتأويلات الضيقة، التي اجتهد بها أصحابها في ظروف زمنية معينة، وفي مستويات معرفية لا تُراعي الأبعاد المختلفة التي ترمي إليها الشريعة الإسلامية بصورة عامة، وفي هذا السياق، يتمحور اهتمامنا بخطاب باحثة معاصرة كرّست جهودها لقراءة تروم المساهمة في تصحيح المفاهيم الخاطئة مسلّطةً الضوء على حقائق تجلي المفهوم، وتزيح عنه تراكمات عصور مضت، وفيما يلي وقفة تحليلية مع المفكّرة "عابده المؤيد العظم).

المبحث الثالث: عابدة المؤيّد العظم، وفلسفتها في قوامة الرجل على المرأة

المطلب الأول: المفكّرة "عابدة المؤيّد العظم"، سيرتها وإنتاجها الفكري

ولدت عابدة فضيل منذر المؤيّد (العظم) في دمشق 17 أكتوبر 1962، ونشأت فيها، وخلال نشأتها الأولى مرّت عابدة بظروف خاصة أكسبتها صلابة وخبرة، من خلال التجربة الحية التي تعلّمت خلالَها أثر التربية في تكوين شخصية الفرد قلبا وقالبا، وعن تلك الظروف تحكي عابدة بوعي مبكّر، عن الفارق النوعي بين أسرتين انتسبت إليهما، إذ قدّر الله تعالى أن تُولد لوالدين من أسرتين بينهما كثير من التباين، فهي من جهة ابنة عائلة العظم، تلك العائلة التي تعاقب أفرادها على تقلد المناصب العالية أيام العثمانيين وكانوا ولاة الشام، ومن أشهر عائلاتها التي تميزت بالثراء والاهتمام بالحياة الدنيا والتفاخر فيها، ووصمت بالبعد عن الدين باستثناء القليل،، ومنهم والد عابدة، هذا من جهة والدها أما من جهة أمها،

فالوضع مختلف تماما؛ إذ تشتهر عائلة والدتها بالتدين والالتزام، وتهتم بالفقه والأدب، فهي عائلة علم ودين وعلى رأسها الجد "علي طنطاوي" الذي كان قاضيا وفقيها، من أب فقيه وعم عالم وخال أديب[19].

إنّ اختلاف العائلتين الواضح ترك أثره وأثْرَى مسيرة عابدة التي كانت مزيجا منهما، لكن نشأتها في بيت جدها "علي طنطاوي" وكونها الحفيدة الأولى له من ابنته "بيان"، ودراستها في دمشق تحت إشراف معلمات متميزات، فتحت آفاقا واسعة، وتركت أثرا جميلا وقيما في حياة عابدة، فكانت دراستها المدرسية كلها في مدارس دمشق الحكومية، حيث حصلت على " الثانوية العامة " في الجمهورية العربية السورية (عام 1980)، ودخلت قسم "الآدب الإنجليزي" كلية الآداب جامعة دمشق 1980، ثم انتقلت إلى المملكة العربية السعودية 1981، ودرست في جامعة "الملك عبد العزيز" في جدة، قسم اللغة العربية، وتخرّجت منها عام 1985، بتقدير "جيد جدا[20].

بعد تخرجها تفرغت زمنا لبيتها وزوجها وتربية أولادها الخمس، وفي خلال تلك الآونة حرصت عابدة على الاستفادة من كل ما ينفعها ويثري معارفها سواء بالقراءة المركزة المتنوعة والاطلاع الواسع على شتى العلوم، أو بالممارسة وكثرة الأسفار لبلدان الغرب، أوروبا وأمريكا، ولبلدان الشرق ماليزيا والصين وغيرها، فضلا عن الخبرات الحياتية كدورات الإسعافات الأولية، واللغة الإنكليزية والكمبيوتر والبرمجة اللغوية العصبية.

بدأت الكتابة والتأليف بعد نضج فكري ومعرفي وذلك سنة 1995 ونشرت العديد من المقالات ومجلات معتبرة مثل: "الأسرة" السعودية و"النور" و "الوعي الإسلامي" و "المجتمع" الكويتية، و "الشقائق" و "الحياة" وفي المجلة الإلكترونية "المتميزة"...[21].

ألفت عابدة خمسة عشر كتابا مطبوعا وهي:

1- هكذا رباني جدي علي طنطاوي.
2- سنّة التفاضل وما فضّل الله به النساء على الرجال.
3- أنا وأولادي.
4- عبارات خطيرة.
5- كيف نتقبل الناس ونتجنب إيذائهم.
6- لا تسرفوا.
7- وداعا للهموم والأحزان.
8- لئلا يتمرد أولادنا.
9- كيف تُديرين بيتك.
10- هكذا يفكّر الصغار.
11- كيف تصنعين رجلا؟
12- جدي علي طنطاوي كما عرفته.
13- لكِ يا بنتي.
14- أعراس عصرية بلا مخالفات شرعية.
15- المراهقة وهم أم حقيقة؟.

بالإضافة إلى بعض العناوين التي لا تزال تحت الإعداد مثل: "هل يُحابي الإسلام الرجل على حساب المرأة؟"، ولكي تكون الحياة الزوجية جميلة وممتعة"، وفي عام 2004 درست "عابدة" علوم

الشرع على يد مشايخ المملكة العربية السعودية وأساتذتها في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة وتخرجت منها عام 2008، وفي عام 2011 استدعيت لتدريس مادة "التربية الإسلامية" في معهد مكة المكرمة، ثم مادتي "النحو والبلاغة" و "البحث العلمي"، كما طلبت أيضا التدريس في معهد " الشاطبي" ولم تدم طويلا فيه لتعارضه مع الدوام، وشاركت عابدة في بعض المؤتمرات، في مصر، تركيا، النرويج، وبدأت بإلقاء المحاضرات العامة، ولها الكثير من المحاضرات (في الفقه والدين والتربية والمرأة) في تركيا والأردن وفي جدة ومكة والمدينة والرياض. شاركت في بحث قيم عن "القوامة" عام 2014 في مركز للاستشارات.

لم تتوقف "عابدة" عن المشاركة في البرامج الإعلامية، والمداخلات على قنوات تلفزيونية مختلفة، وأيضا الدورات القيمة، والتي زادت في وزنها العلمي والثقافي، وتحصلت "عابدة المؤيد" على درجة الماجستير في "الفكر الإسلامي المعاصر" بتقدير ممتاز من "جامعة بيروت الإسلامية" عام 2016، وموضوع الرسالة "أزمة الهوية"[22]، كما تمحورت كتاباتها ومحاضراتها حول موضوعات فكرية، واقعية، واجتماعية، وفي الختام نودّ أن نؤكّد على أهمية إنجازات الباحثة المتميزة عابدة المؤيد العظم، وتأثيرها الكبير في مجال البحث العلمي وكل ذلك كان حريّا بتسليط الضوء على فكرها وخبايا مؤلفاتها، من قبيل المؤلف قيد الدراسة " سنة التفاضل وما فضّل الله به النساء على الرجال"

المطلب الثاني: حقيقة القوامة من خلال مؤلفها "سنة التفاضل وما فضل الله به النساء على الرجال !"

كغيرها من المفكرين الإسلاميين المعاصرين الذين ناقشوا مفهوم القوامة من بعض جوانبه تتوقف د/ عابدة المؤيد العظم عند واحدة من أهم الآيات القرآنية التي تحدد علاقة المرأة بالرجل وتوضحها، وهي قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (النساء: 34).

استنادا إلى فحوى التفسير وإضاءاتها بخصوص معاني الآية، من أجل استنباط معنى آخر جديد مكمّل للمعنى الأول، فكثيرا ما يلجأ الرجل إلى هذه الآية بالذات كدليل قطعي واضح على معاني الرضوخ والاستسلام لأوامره وسلطته على المرأة ومن ثمّة وجوب الطاعة المطلقة، ثم دليلا آخر على أفضليته عليها بالرزق أو القدرة على الكسب، والذي ينبغي ألا يكون ذريعة للتسلط والاستبداد، ومن جانب آخر نجد من يستشهد بآلة القوامة فقط لتأكيد دونية المرأة منزلة المرأة من الرجل، ومن ثمّة نقصان أهليتها لتولي المناصب وتقلّد المهام والمسؤوليات في المجتمع، ليس هذا فحسب، بل هناك من خوّلت له نفسه من توظيف المفهوم المشوه الذي يحمله عن معنى القوامة، كدليل آخر على العنف والضرب حيث تسقط كل المعاني التي يحتويها الفهم الإسلامي من القرآن والسنة للعلاقة الزوجية القائمة على المودة والرحمة والعدل، يصدق هذا الكلام في ظل مجتمعات تقليدية ذكورية أتاحت المجال واسعا لتكريس هذا المفهوم الذي رسّخ وصاية الرجل على المرأة داخل الأسرة، ومن ثمّ خارجها ما انعكس سلبا على واقع المرأة المسلمة وترجعها المذموم. وبهذا الصدد تسعى المفكرة الدكتورة عابدة، إلى محاربة هذه التصورات الخاطئة حول مفهوم القوامة، حيث لاتزال الموروثات والأعراف والتقاليد هي الحكم في التنظير الإسلامي في قضايا كثيرة، والقوامة واحدة منها مشيرة إلى **حقيقة** أنّ: "القوامة مسؤولية والمسؤولية لها ضوابط وشروط، هذا أولا، **وثانيا**: القوامة الواردة في هذه الآية، وبذلك السياق حكم خاص غير عام، وكتب التفسير تبين وتوضح هذه المعاني، وتشرح من المرأة المقصودة بحكم القوامة، ومن الرجل القوام على

تلك المرأة (...) فالقوامة حكم خاص بالأزواج، وكل رجل قوام على زوجته فقط، بينما يسمى حكم الأب على ابنته أو على أولاده كلهم "ولاية"[23].

وما ميّز رؤية المفكرة عابدة حول القوامة هو عمق التحليل والرؤية الشمولية في التعاطي مع موضوع قوامة الرجل على المرأة استنادا إلى حقائق كثيرة وليدة واقع المجتمعات العربية المسلمة، من قبيل أن "القوامة ليست للذكور على الإناث، إنما هي للرجل على المرأة لأن الله جل ثناؤه قال: "الرجال قوامون على النساء"، ولم يقل: الذكور قوامون على الإناث؛ فقد يكون الذكر طفلا ناقص الأهلية لا يملك حق القوامة على نفسه فضلا عن غيره، ولا يستطيع القيام على شؤونه، فكيف يكون قواما على المرأة؟ (...) القوامة هي إنفاق ورعاية، وحماية وإشراف، وهذه الصفات يفترض توفرها في كل رجل لا في كل ذكر"[24]، وهذه أولى الحقائق. أما الحقيقة الثانية: أنّ قيد القوامة هو الإنفاق، فمن عجز عن النفقة لا تنسب له القوامة فلا قوامة لمن لا ينفق فقد "فهم العلماء من قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ أنه من عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها، وإذا لم يكن قواما عليها كان لها فسخ العقد"[25]، والأمر الذي لاشك فيه اليوم أن توزيع الوظائف والأدوار بين الزوجين تغير كثيرا وأخذ منحى آخر لا يمكن تجاوزه بحال فقد تعرضت الأدوار الاجتماعية للتغير؛ بسبب عمل المرأة وإنفاقها على أسرتها الذي بات يقتضي اجتهادا استثنائيا يسعى إلى تقنين المشاركة المالية للزوجة ووضعها ضمن إطار الشرع والقانون، ولعل الكثير من القضايا المتعلقة بنفقة الزوجة على أسرتها جزئيا أو كليا أصبحت من المشكلات المسكوت عنها التي لم تعالج بصورة واضحة صريحة وواقعية مسلم بها.

وهذا المفهوم بات واضحا تماما، "فالقوامة للرجل تتقوّم بأمرين: الفضل والإنفاق، على أن يكون كل منهما جزء العلة لا أن يكون كل واحد منها علة تامة للقوامة، وبالتالي فإن انتفاء أحد أجزاء العلة وهو الإنفاق مثلا، يفضي إلى انتفاء حق القوامة للزوج أيضا، فلو افترضنا أن الزوجة عاملة ولها مرتب شهري من الدولة أو محل عمل بحيث تشترك مع زوجها في الإنفاق على أمور المعيشة والحياة المشتركة، فحينئذ تنهار إحدى دعامتي القوامة للرجل ويمكن القول معها باشتراكهما في أمر القوامة أولا يبقى معنى لقوامة أحد الطرفين على الآخر"[26].

هنا يتجسد معنى آخر للعلاقة الزوجية (الشراكة) وهو المعنى الذي يفهم من مباشرة أن الزوجان يتقاسمان كل شيء بالتساوي، في ذلك المسؤوليات والمصاريف والالتزامات ثم الحقوق الواجبات، وهو ما يتوافق مع منهج الفكر الغربي الأجنبي للرابطة الزوجية، ويتناقض مع أسلوب التفكير الإسلامي، فلو قبلنا بمصطلح "الشريك" وهو التساوي في كل شيء، لكان للأسرة قائدان بنفس الصلاحيات، وهي مفاهيم تخالف المنهج الإسلامي الذي نظم العلاقة بين الزوجين تنظيما محكما أساسه العدل ومراعاة قدرات كل طرف فالعلاقة الزوجية بالمفهوم القرآني قائمة على مبدأ المودة والرحمة والسكن...

وهي أوصاف تخالف المفهوم القائم على مبدأ الشراكة ولعل التسمية القرآنية أصدق دليل حين أطلق على العلاقة اسم (ميثاقا غليظا) وهناك بون شاسع بين المصطلحين (عقد) و(ميثاق)[27].

والحقيقة الثالثة إنّما تكمن في أن القوامة في الإسلام وإن كانت تقتضي بعض القيود المتضمنة داخل بنية النص كإعلام الزوج أثناء الخروج من البيت مثلا والطاعة مراعاة لمقاصد التشريع والمصالح (المصالح المرعية) إلا أنها "ليست رقا!".

فهي لا تعني قهر المرأة وإلغاء شخصيتها، وإهمال رغباتها وحاجاتها لذلك قيل: أنّ النطاق الذي تشمله قوامة الرجل، لا يمس حرمة كيان المرأة، ولا كرامتها، وهذا هو السر العظيم في أن القرآن لم يقل

"الرجال سادة على النساء" وإنما اختار هذا اللفظ الدقيق "قوامون" ليفيد معنى عاليا بناء، يفيد أنهم يصلحون ويعدلون، لا أنّهم يستبدون ويتسلطون، فنطاق القوامة محصور إذن في مصلحة البيت، والاستقامة على أمر الله، وحقوق الزوج، وأما ما وراء ذلك فليس للزوج حق التدخل فيه أبدا"[28].

والحقيقة الرابعة: التي تسلط عليها التركيز أكثر كونها تمثل بعدا مهما في الرؤية الإسلامية للأسرة وهي مبدأ الشورى داخل هذا البناء، فالرئاسة لا تلغي الشورى وتبادل الرأي، لذلك تعتمد المفكرة على الرأي القائل بمركزية مفهوم الشورى في العلاقة الزوجية والأسرية لما فيه من مصلحة عامة، وقد كان من عادة رسول الله ﷺ استشارة زوجاته كما فعل مع أم سلمة عندما أخذ برأيها في أمر يخص عامة المسلمين عند صلح الحديبية، وغيره كثير، فكيف لا يستشير الزوج زوجته وما المانع أن يأخذ برأيها، وللشيخ محمد الغزالي رأيه المشابه ويرى في ذلك أنّ "القوامة للرجل لا تزيد عن أن له بحكم أعبائه الأساسية وبحكم تفرغه للسعي على أسرته والدفاع عنها ومشاركتها في كل ما يصلحها أن تكون له الكلمة الأخيرة -بعد المشورة- مالم يخالف به شرعا أو ينكر به معروفا أو يجحد بها حقا أو يجنح إلى سفه أو إسراف، ومن حق الزوجة إذا إنحرف أن تراجعه وأن تأخذ برأيه وأن تحتكم في اعتراضها عليه بالحق إلى أهلها وأهله أو إلى سلطة المجتمع الذي له وعليه أن يقيم حدود الله"[29].

الحقيقة الخامسة: وقد أفاضت فيها الدكتورة عابدة كثيرا، لأهميتها الكبيرة، وهي "مجال القوامة"، نظرا لما يكتنفه من غموض وتشويش وبحثت فيها وفق إطار فقهي حقوقي؛ ذلك أن "نطاق القوامة ليس شاملا لكل أمرا وإنّما هو محصور مقصور"[30]، فالقوامة لا تكون إلا داخل الأسرة، فلو كانت الزوجة رئيسة لزوجها في العمل خارج بيت الزوجية، كانت هي القوامة في مكان العمل.

ثم إن تلك القوامة "ليست مطلقة، فهي مقيدة بأمور منها الشرع"[31] فالقوامة لها حدود، لا يجوز تجاوزها، كمن يمنع زوجته من الذهاب إلى المسجد، فهذا الأمر خارج عن نطاق الطاعة، لأنه من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في المعروف فقط، ولكن لا يجوز له أن يظلمها، وأن يتعسف في استخدام حقه عليها لدرجة الإضرار بها، والحق أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، والطاعة هاهنا ليست مطلقة كما يعكسه واقع الاستبداد والظلم الذي تعانيه المرأة من جراء التقاليد المتوارثة والمجحفة بحقها.

ومما اندرج في سياق المشاورة والمداولة مما ينفي الاستئثار بسلطة اتخاذ القرار من طرف الزوج، لابد من تأكيد أنّ القوامة لم تقف أبدا في وجه المرأة لإسكاتها عن قول حق أو تعديل رأي، أو انتقاد موقف تراه ليس كما يجب وقد وضحت المفكرة عابدة هذه الحقيقة معتبرة أن "الرجل يخطئ ويصيب، ولما كان للمرأة الحق في أن تأمر الناس جميعا، حتى غير المحارم لها، بالمعروف وتنهاهم عن المنكر، أفلا يكون من واجبها أن تأمر زوجها بالمعروف؟ خاصة وأنه أقرب الناس إليها فهي ترى عيوبه، وتعرف مواطن الضعف عنده وأماكن الخلل في تصرفاته، فيكون من واجباتها المسؤولة عنها أن تنهاه إن أخطأ في قوامته عليها أوفي حق من حقوقها أوفي أي أمر، وعليه الاستجابة ولها الأجر"[32].

فلا جدال في أنّ الإسلام قرر مساواة المرأة بالرجل كأصل عام، ويقول الله عز وجل: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 238).

في حين، تتضمن الآية استثناء خاصا في إطار العلاقة الزوجية والآية تضع ميزانا دقيقا عادلا يحتكم إليه كل من الرجل والمرأة؛ فكفة المطالب تقابلها كفة الالتزامات، تماما كما ورد في التعبير القرآني، باستثناء ما خرج عن أصل هذه المساواة الإنسانية: "وللرجال عليهن درجة" وقد فسرت هذه الدرجة في الآية القرآنية ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾.

وفي هذا السياق قال الإمام محمد عبده: "وللرجال عليهن درجة فهو يوجب على المرأة شيئا وعلى الرجل أشياء، ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح المفسرة بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ﴾"[33]، على هذه الأرضية القرآنية الصلبة تمكننا الاعتقاد بأن القوامة ليست سلطة تحكم واستبداد بالرأي أو تخويف وترهيب وعقاب وإنما هي مسؤولية ذات أبعاد كثيره ومتنوعة، مادية وأدبية.

ووجهة نظر المفكرة عابدة خير دعم في الموضوع حيث توجه رسالة مهمة للزوج قائلة: "علم أيها الزوج: أن المؤسسات لا تلغي شخصية مرؤوسيها بل تستفيد من خبراتهم وتشجعهم على التقدم وتمنحهم العلاوات، والقوامة هي الإرشاد والمراقبة والملاحظة وأن يقوم الرجال على النساء بالحماية والرعاية، فكيف يظلمها وهو حاميها ودافع الظلم والبأس عنها !؟"[34].

خاتمة:

كانت الرؤى التي قدمتها عابدة المؤيد حول مفهوم القوامة وتطبيقاتها في واقع الأمة المعاصرة، بمثابة ثورة فكرية نحو كشف وجه الحقيقة في الكثير من الأمور المسكوت عنها والتي التصقت بالمفهوم وباتت جزءا منه، فهي تؤكد أنّ القوامة -حسب مفهومها القرآني- لم تظلم المرأة أبدا، وإنما الفهم الخاطئ هو من كان وراء المظلومية التي تعاني منها، ففي نظرها أن النظرة التكاملية الشاملة والمعتدلة لحقيقة القوامة كما نزلت وارتضاها المولى عز وجل تتكامل فيها عوامل مشتركة، ينتج عنها نتيجتان مفاجئتان، "الأولى: أن القوامة وإن قيدت المرأة فقد قيدت الرجل معها، والزوج القوام مقيد بقوانين الشريعة الإسلامية، والثانية: أن القوامة إن ظلمت أحدا فالمظلوم هو الرجل؟ ! ذلك أن الرجل يدين نفسه عندما يردد هذه الآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾"[35].

على ضوء هذا الإدراك العميق تؤكد عابدة المؤيد أن "القوامة" في حقيقتها لا تعدو أن تكون عبئا ماديا ومعنويا، يتحمله الرجل في الدنيا، ثم يسأل عنه يوم القيامة[36]، كما تناقش عابدة فكرة قوامة الرجل على المرأة ضمن دائرة المسؤولية أمام الله عز وجل، وتؤكد أن القوامة إنما هي أدوار يتشاركها الزوجان داخل مؤسسة الأسرة، وتبقى صفات الإشراف والرياسة متوافرة في الرجل أكثر من توافرها في المرأة، ويدعم هذا الرأي د، هبة رؤوف عزّت، فهي تقرر أنّ التفضيل "زيادة نسبة الصلاح في الرجل من جهة الرئاسة للأسرة عن صلاح المرأة لها، فهي صالحة وهو أصلح، والمصلحة تقتضي تقديم الأصلح وهو مالا يعدّ طعنا في صلاحية المرأة وذاتيتها"[37].

إنّ الإسلام أثناء توزيعه الأعباء والمسؤوليات يتعامل بعبقرية فذة، كونه النظام الوحيد الذي أعطى كلا الجنسين نصيبه دون تعسف، هذه إذن هي فلسفة المقسط التي أرسى دعائمها الدين الحنيف واتبعتها عابدة المؤيد ومن سار على نهجها في تحليل مثل هذه القضايا الحياتية الواقعية، فلكل إنسان في هذه الحياة دور مهم ورسالة مقدسة مكلف بها دون غيره، فهناك أمور منوطة بالرجال وحدهم وأخرى منوطة بالنساء وحدهن ولا تداخل بين الأمرين إلا ما اقتضته ضرورة، أو كان أحد الجنسين أصلح له، أو أقدر عليه "وعلى قدر ما أدركه الناس بعقولهم من مفهوم القوامة كان سلوكهم، الأمر الذي أدى إلى اختلاف أحوال النساء: فهن إما مظلومات، أو ظالمات مستبدات، أو متمتعات بحقوقهن الكاملة، مما يفسد تمني بعض النساء فقط أن يكن رجالا، دون بعضهن الآخر"[38].

إن براعة "عابدة" في الموازنة والترجيح والاستدلال العقلي والمنطقي تضفي على آرائها واعتقاداتها وقناعاتها قوة وصلابة أكثر، وقابلية للانتشار والتقبل من شتى الأطراف، فبقدر ما عنيت بتصحيح الرؤية لقوامة الرجل، وقفت على الموازنة وكشف اللثام على عمق المفهوم الذي يعكس حقيقة

مفادها أن "كل زيادة في الحق يقابلها زيادة في الواجب"، فالظاهر البين من قوامة الرجل أنه يتمتع بمزايا تشريفية كثيرة في شتى الميادين، والحقيقة أنها تحمل في طياتها تكاليف متعددة ومسؤوليات عظيمة يتحملها الرجل ويحاسب عليها يوم القيامة، وقد سعت عابدة إلى إزالة التناقض القائم بين القوامة والمساواة، وبناء على ما سبق تكون درجة القوامة تكليف، مسؤولية وعطاء وليست دكتاتورية ولا استبداداً ينتقص من المساواة التي قرنها القرآن الكريم بهذه المساواة، بل وقدمها عليها لحكمة منه ومغزى مهم، لذلك لا يمكن أن تفهم القوامة بمعزل عن المبادئ الإسلامية العامة، التي تلزم المكلف ذكرا كان أو أنثى وأول هذه المبادئ "الشورى"، وفي الختام يمكن الوقوف على النتائج التالية:

- اكتست قضية المرأة أهمية بارزة في فكر عابدة المؤيد العظم في حين ركزت في دراستها على قضايا إشكالية حقيقية، كما في قضية "القوامة" تكشف من خلالها وجه الحقيقة، وتدفع شبهات عنها.
- الإدراك الواعي والنظرة الشمولية في التعاطي مع موضوع قوامة الرجل على المرأة استنادا إلى ما تستنبطه من حقائق مهمة غابت عن المرأة حينما تمنت الذكورة تخلصا من سلطة الرجل تحت مسمى "القوامة".
- القدرة الواسعة على نقد واقع مجتمعي معقد في فهمه لكثير من الحقائق المرتبطة بالقوامة، فالجهل المزدوج من "الرجل والمرأة" لبعض الأحكام أدى إلى التصورات الناقصة، والتطبيقات الخاطئة التي أوصلت لنقطة الانتقاص من المرأة وإلى ظلمها وحرمانها من حقوقها في أحيان كثيرة.
- وفي النهاية، تشير إلى حقيقة مهمة هي بمثابة لب الموضوع (كما في الحقائق الخمس المذكورة سابقا) حيث أن الطرح الإسلامي الحقيقي القائم (القوامة) على أساس تعاليم الدين الإسلامي لا يجد طريقة إلى التطبيق حيث مازالت الموروثات والأعراف والتقاليد هي الحاكمة للتنظير الإسلامي في قضية القوامة وتماما كما في غيرها من القضايا.
- في حين يظل مفهوم القوامة في افكر الإسلامي المعاصر من المفاهيم التي استحوذت على مساحة واسعة من الجدل والنقاش في الساحة الفكرية، وقد اختلفت كثيرا وتنافرت باختلاف طبيعة الانتماءات الاجتماعية والفكرية والثقافية في ظل الفكر التسلطي والتعصب من جهة، ومن جهة أخرى تجاهل المنظورات الخاطئة للمسألة تحت سلطة عادات اجتماعية مغلوطة.

توصيات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بالآتي:

- ضرورة تكثيف الجهود والأنشطة من ندوات ومحاضرات، مما يهدف إلى توعية المجتمع بحقيقة المفاهيم والواجبات المناطة بالرجل والمرأة على أن تستهدف تلك الأنشطة كلا الجنسين ولعطاء تصور سليم بعيدا عن الغلوّ في مفهوم القوامة.
- مع التركيز على مقاصده وغاياته وضوابطه ومستلزماته.
- ضرورة تعزيز دور المرأة وحمايتها من الاستبداد، دون المبالغة في الحقوق، والذي ينبغي أن يكون على مستوى الأسرة، ليكون لها القدرة في صنع القرار داخل الأسرة أولا فالمجتمع، الذي كثيرا ما يتجاوز قضية التمييز بين الجنسين.
- إقامة دورات للتأهيل الأسري تعمل على تأهيل وتكوين المقبلين على الزواج، ومن هنا تأتي أهمية إعادة تشكيل الوعي بالحقوق والواجبات الشرعية لكلا الطرفين، وكذا ضرورة تحرير الفكر من الثقافات

الجاهلية التي رسّخت ثقافة التميز، وفرضت منطق التبعية المطلقة للرجل وهو ما يعطي انطباعا بعدم أهلية المرأة في امتلاك أمرها وصنع قرارها.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، في طبعة دار طيبة، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ج1.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط 1، ج 12.
- أحمد القبانجي، المرأة، المفاهيم والحقوق (قراءة جديدة لقضايا المرأة في الخطاب الديني)، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
- الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، 2004م.
- السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، مطبعة حكومة الكويت، ج 33، ط 1، 2000م.
- الموقع الرسمي للشيخ ابن باز عبد العزيز.
- برهان زريق، المرأة في الإسلام قراءة معاصرة، دار كنعان، دمشق، ط 1، 2001م.
- دراسة حول: التسلط ضد المرأة... يفتك بالأسر ويهدد بنية المجتمع، من المركز اليمني للإعلام، تحقيق: يحيى الضبيبي، 21 ابريل 2022.
- رشيد كهوس، نظرات في مفهوم القوامة وأسبابها، مجلة الربيئة، 25 جويلية 2021م.
- طه جابر العلواني، مفاهيم القوامة، 2008/02/18م.
- عابدة المؤيد العظم، سنة التفاضل وما فضَّل الله به النساء على الرجال، قدم له علي الطنطاوي، الأجيال للترجمة والنشر، دار ابن حزم بيروت لبنان، 2000م.
- عبد اللطيف حيدر، القوامة في الفكر الإسلامي بين التفسير الكلاسيكي والمعاصر، المركز الديمقراطي العربي، 28 جويلية 2019م.
- محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار ريحانة، الجزائر، ط 3، 2001م.
- مقطع من محاضرة الشيخ الشعراوي على اليوتيوب.
- هبة رؤوف عزت، المرأة والدين، الأخلاق، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2000م.

المواقع الإلكترونية:

- موقع مداد الإسلامي، 2015م، عابدة المؤيد العظم، تم زيارته بتاريخ: 2024/07/02م، من: https://midad.com
- موقع منار الإسلام، جويلية 2014م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/08/24م، من: https://islamanar.com
- موقع عابدة المؤيد العظم، تمت زيارته بتاريخ: 2024/10/09م، من: https://abidaazem.com
- موقع سيداتي، سبتمبر 2012م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/09/10م، من: http://www.sayidaty.com
- موقع الحزب الديمقراطي الليبيرالي العراقي، 2007م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/07/08م، من: http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com
- موقع القناة الرسمية للشيخ محمد متولي الشعراوي، 2011م، تمت زيارتها بتاريخ: 2024/11/10م، من: http://bit.ly/2NjW77R
- موقع مجلة الربيئة، فيفري 2004م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/09/05م، من: https://arrabiaa.net
- الموقع الرسمي للشيخ عبد العزيز ابن باز (رحمه الله)، 1999م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/08/23م، من: https://binbaz.org.sa
- الموقع اليمني، 2012م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/08/06م، من: http://yemen-media.info
- موقع المركز الديمقراطي العربي، 2019م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/12/23م، من: https://www.democraticac.de
- الموقع الرسمي للاستشاري جاسم المطوع، 2004م، تمت زيارته بتاريخ: 2024/09/05م، من: https://www.drjasem.com